



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The Impact of Hedge Accounting on Proactive Accounting Disclosure:
An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Academics and
Professionals in Erbil City**

Abdulrahman Hama amin Qadir*, Jarjees Mustafa Khdeer

College of Administration and Economics/Salahaddin University

Keywords:

Hedge accounting, Proactive Accounting Disclosure, Fair Value Hedging.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	26 May. 2025
Received in revised form	23 Jun. 2025
Accepted	01 Jul. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Abdulrahman Hama amin Qadir

College of Administration and Economics/Salahaddin University

Abstract: This study aimed to clarify the impact of hedge accounting on proactive accounting disclosure. It examined the relationship between the two variables by designing a questionnaire and distributing it to a sample of academics and professionals in Erbil city. The results were analyzed using the statistical software SPSS. The study found that the dimensions of hedge accounting namely fair value hedging, cash flow hedging, and net foreign investment hedging have a significant effect on proactive accounting disclosure. In conclusion, the study recommends the adoption of hedge accounting by companies due to its importance in risk management and providing relevant information for decision making.

تأثير محاسبة التحوط في الإفصاح المحاسبي الاستباقي: دراسة تحليلية لآراء عينة من الاكاديميين والمهنيين في مدينة أربيل

جرجيس مصطفى خضر

عبدالرحمن حمة أمين قادر

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر محاسبة التحوط في الإفصاح المحاسبي الاستباقي، وتناولت الدراسة العلاقة بين المتغيرين من خلال تنظيم استمارة الاستبيان وتوزيعها على عينة من الاكاديميين والمهنيين في مدينة أربيل وتحليل النتائج من خلال الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى سلسلة من الاستنتاجات من أهمها هناك أثر لأبعاد محاسبة التحوط والمتمثلة في (التحوط في القيمة العادلة، التحوط في التدفقات النقدية، التحوط في صافي استثمار الأجنبي) في الإفصاح المحاسبي الاستباقي، وفي الختام توصي الدراسة بتطبيق محاسبة التحوط من قبل الشركات نظراً لأهميتها في إدارة المخاطر وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التحوط، الإفصاح المحاسبي الاستباقي، التحوط في القيمة العادلة.

المقدمة

تعد محاسبة التحوط عملية محاسبية تستخدمها الشركات لتخفيف تأثير المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات الأسعار أو المخاطر الأخرى على أرباحها، وتستخدم الأدوات المالية مثل العقود الأجلة أو الخيارات أو المشتقات الأخرى لتقليل التعرض لهذه المخاطر، إذ بدونها قد تواجه الشركات تقلبات كبيرة نتيجة إعادة تقييم الأدوات المالية بشكل متكرر إلى قيمتها العادلة، والمعروفة أيضاً بالتقييم السوقي، وتساعد في التخفيف من هذه التقلبات من خلال مطابقة تغييرات تقييم كل من الأدوات المتحولة. ومن ناحية أخرى تعد الإفصاح المحاسبي الاستباقي نوع من الإفصاح الذي تقوم به الشركات قبل حدوث الأحداث أو التغييرات الجوهرية، أو قبل إصدار القوائم المالية الرسمية، ويهدف إلى تقديم معلومات مالية أو غير مالية للمستثمرين وأصحاب المصلحة في وقت مبكر، لتعزيز الشفافية وتقليل عدم اليقين في الأسواق، ونظراً لأهمية محاسبة التحوط وتأثيرها في عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي تحاول هذه الدراسة بيان هذا التأثير.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

إن الدراسات العلمية تبنى على قواعد واسس تحكمها مناهج بحثية تعمل على تكوين التناسق الفكري والاستدلال العلمي لتلك الدراسات، بدءاً من الأسئلة التي تطرحها مشكلة الدراسة مروراً بأهمية واهداف الدراسة وفرضياتها وانتهاءً بمنهجها وحدودها.
أولاً. مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في عدم قيام الشركات بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض مشتقاتها المالية لها والتحوطات التي اخذت بنظر الاعتبار بشكل استباقي وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال أسئلة الدراسة الآتية:

1. هل إن التحوط في القيمة العادلة سوف يكون له تأثير على عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي؟
2. هل إن التحوط في التدفقات النقدية سوف يكون له تأثير على عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي؟
3. هل إن التحوط في صافي الاستثمار الاجنبي سوف يكون له تأثير على عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي؟

ثانياً. **فرضية الدراسة:** تعتمد الدراسة على فرضية أساسية مفادها أنه كلما كان هناك حيطة أكثر حول بند معين ينبغي أن تقوم الشركة بالإفصاح المحاسبي الاستباقي بشكل أكثر توسعاً، ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسة عدد من الفرضيات الفرعية الآتية:

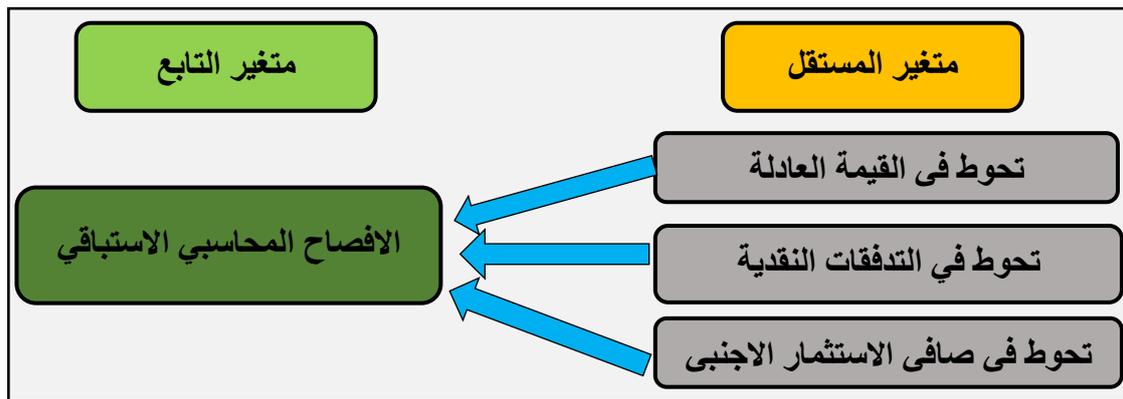
1. إن التحوط في القيمة العادلة سوف يكون له تأثير على عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي.
2. إن التحوط في التدفقات النقدية سوف يكون له تأثير على عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي.
3. إن التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي سوف يكون له تأثير على عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي.

ثالثاً. **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة في بيان مواجهة حالات عدم التأكد من الأحداث المستقبلية، خاصة فيما يتعلق تأثير عمليات محاسبة التحوط (القيمة العادلة، التدفقات النقدية وصافي الاستثمار الأجنبي) على عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي التي تقوم بها الشركات.

رابعاً. **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق أهداف عدة منها أهداف فكرية ومنها أهداف تطبيقية، حيث فيما يتعلق بالأهداف الفكرية تحاول الدراسة بيان محاسبة التحوط وأنواع عملياتها إلى جانب التطرق إلى مصطلح الإفصاح المحاسبي الاستباقي، أما فيما يتعلق بالأهداف التطبيقية فتحاول الدراسة بيان تأثير محاسبة التحوط في عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي.

خامساً. **منهج الدراسة:** لغرض تغطية جانبي الدراسة النظري والتطبيقي اعتمد الباحثان على المدخلين الآتيين:

1. المدخل الاستنباطي: تم الاعتماد على الدراسات السابقة من البحوث في هذا المجال، إلى جانب الكتب والرسائل والأطاريح العربية منها والإنكليزية التي تناولت موضوع محاسبة التحوط والإفصاح المحاسبي الاستباقي.
 2. المدخل الإستقرائي: وذلك من خلال أعداد استمارة الاستبيان لبيان مدى تأثير عمليات محاسبة التحوط في عملية الإفصاح المحاسبي الاستباقي.
- سادساً. **أنموذج الدراسة:** إن أنموذج الدراسة يبين طبيعة العلاقة بين متغيراته والنتائج التي تترتب عليها، ويمكن بيان أنموذج الدراسة من خلال الشكل أدناه.



شكل (1): نموذج الدراسة

المصدر: من اعداد الباحثان

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول محاسبة التحوط

أولاً. مفهوم محاسبة التحوط: إن التحوط هو من الخصائص التي وجدت مع الإنسان فعندما يشعر بوجود الخطر يحاول أن يتحوط منه، وهناك الكثير من الحوادث التي جرت في السابق تشير إلى هذا التحوط فقد جاء في سورة يوسف من القرآن الكريم: (قال تَزَرَّعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ (48)). (سورة يوسف الآية 47-48). وفي الوقت الحالي نحن نعيش في فترة من عدم اليقين الاقتصادي العالمي المرتفع وتقلبات السوق التي تفاقمت بسبب الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية، والأحداث المتعلقة بالمناخ. خلال هذه الأوقات العصيبة، وعليه تعتمد الشركات بشكل متزايد على استراتيجيات التحوط لتقليل من المخاطر المالية ومعدل ثابت للأرباح. ونظراً لأهمية التحوط كاستراتيجية مالية، يجب أن يتم عكس هذه الأنشطة بشكل مناسب في البيانات المالية، مما يجعل القواعد المحاسبية الشفافة لهذه العقود المالية المعقدة أمراً بالغ الأهمية (Kreß, et al, 2025: 2-3).

وعند الاطلاع على الأدبيات الخاصة بمفهوم محاسبة التحوط لاحظ الباحثان عدم وجود اتفاق أو إجماع على تعريفه، فقد عرف بأنه: "العملية التي يتم بموجبها تحديد أداة التحوط (واحد أو أكثر) بحيث يكون التغيير في القيمة العادلة مساوياً للتغيير الكامل أو الجزئي في القيمة العادلة أو التدفق النقدي لتوفير التحوط المطلوب (قادر، 2019: 45).

كما عرفت محاسبة التحوط بأنها "التقنية المستخدمة للاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة ببند التحوط أو أداة التحوط، مع مراعاة التوازن بين الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة بأداة التحوط في نفس الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة ببند التحوط" (Al Naimi, 2024: 560).

وأيضا تعرف محاسبة التحوط بأنها: "اتخاذ الإجراءات والترتيبات الكافية لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، أما في العمليات المالية فإنه محاولة لحماية الأموال في عمليات الاستثمار من تقلبات السوق وإبعادها عن الخطر من خلال مجموعة من الإجراءات" (Alshakhli, 2024: 342). وكما عرف محاسبة التحوط بأنها: "تقنية مالية تستخدمها الشركة لمواجهة المخاطر المحتملة الناتجة عن التقلبات التي تحدث في الأسعار في السوق المالي أو هي إجراء يتم اتخاذه في سوق معين يهدف إلى تعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرض للمخاطر غير المرغوب فيها" (رزق، 2025: 129).

بعد استقراء التعريفات أعلاه يلاحظ الباحثان أن فكرة محاسبة التحوط تقوم على مبدأ تقليل الخسائر بدلاً من تحقيق أرباح إضافية، وذلك من خلال موازنة المخاطر باستخدام استراتيجيات مُخطط لها بعناية.

ثانياً. أهداف محاسبة التحوط: تتعرض الشركات من خلال أعمالها اليومية إلى كثير من المخاطر، وهذه المخاطر قد يؤثر على قيم الموجودات أو المطلوبات أو التدفقات النقدية مما تؤثر في آخر الأمر على الأرباح والخسائر، ولأجل إدارة هذه المخاطر تسعى الشركات إلى الدخول في عقود مشتقات أو أدوات مالية للتحوط منها، ويتضح من ذلك أن الشركات تسعى من خلال محاسبة التحوط إلى تحقيق أهداف عدة، وعليه يمكن بيان أهداف المحاسبة عن التحوط بما يأتي: (قادر، 2019: 50)

1. الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الشركة ولا سيما تلك التي تنشأ عن التفاعل مع الآخرين.
 2. الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع هذه المخاطر.
 3. الاعتراف بمعاملات التحوط.
 4. قياس أثر عمليات التحوط في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وفقاً لمعايير محاسبية.
- إلى جانب الأهداف أعلاه يرى الباحثان أن الهدف الأساسي لمحاسبة التحوط هو المحافظة على موارد الشركة من الخسائر التي قد تلحق بها والاستمرار في القيام بنشاطها.
- ثالثاً. استراتيجيات محاسبة التحوط:** إن استراتيجيات التحوط عبارة عن عقد يبرمها الشركة بتاريخ تنفيذ لغرض تخفيض من الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها نتيجة التغيرات في سعر الموجود أو المواد الأولية والتي تكون محل التعاقد، وهناك العديد من الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات عند تبنيها لمحاسبة التحوط والتي يمكن عرضها على النحو الآتي: (ميسون ويسرى، 2022: 31)
1. استراتيجية التحوط القصير الأجل: وهي عبارة عن استراتيجية يقوم من خلالها المستثمر من بيع عقد مستقبلي لحماية نفسه من تغييرات الأسعار في المستقبل. إذ يثبت السعر الحالي للمستقبل ويقلل من المخاطر المرتبطة بتغيرات الأسعار، فعلى سبيل المثال، إذا كان شخص يمتلك سلعة في السوق حالياً، فإنه يمكنه بيعه بعقد مستقبلي لتقليل مخاطر انخفاض السعر في المستقبل.
 2. استراتيجية التحوط الطويل الأجل: تتخذ هذه الاستراتيجية للتحوط ضد ارتفاع سعر الأدوات المالية أو المحفظة بمعنى يقوم المتحوط بشراء عقود مستقبلية، مما يعني أنه يوافق على استلام الأداة المالية في المستقبل، وبذلك يضمن تثبيت سعر الشراء.
 3. التحوط المتقاطع: لا يحدث في سوق العقود المستقبلية للسلع والأصول المالية أن يمتلك البائع السلعة أو الورقة المالية بذات المواصفات التي أبرم على أساسها العقد وفي هذه الحالة يمكن أن تستبدل السلعة أو الورقة في تاريخ التنفيذ بسلعة أو ورقة أخرى مشابهة. كذلك يمكن أن تستخدم السلعة أو الورقة البديلة أساساً لتحوط عقد أبرم على السلعة أو الورقة الأصلية وهو ما يطلق عليه بالتحوط المتقاطع.
 4. التحوط الجزئي مقابل التحوط الكلي: ففي التحوط الجزئي يقع اختيار الشركة على بعض الأصول والخصوم بغرض التحوط لها من حين لآخر، فالشركة التي تقوم على سبيل المثال بشراء مواد خام. قد تقوم بعمليات تحوط عليها دون غيرها من المواد الخام، أما التحوط الكلي يحدث عندما تتحوط الشركة للمخاطر كافة التي تتعرض لها.
- رابعاً. أدوات محاسبة التحوط:** تعتمد محاسبة التحوط على العديد من الأدوات في سبيل تحقيق عملية التحوط ومن هذه الأدوات المشتقات المالية، والتسديد أو التوريد وبيع القروض والتأجير التمويلي، وتعد المشتقات المالية من أهم أدوات محاسبة التحوط والتي تسمى أيضاً الأدوات المالية المشتقة أو أدوات الهندسة المالية، إذ عرفت بأنها عبارة عن عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة مرجعية -موجود ضمني - يمكن استخدامها لأغراض متعددة كالتحوط والاستثمار والمضاربة ويكون تقلب قيمتها أشد من تقلب قيمة الموجود الضمني لها، وتتعلق بفقرات والتزامات خارج الميزانية العمومية، وتضم مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات التي تكون عبارة عن أدوات مالية مشتقة من موجودات أصلية، وعادة ما تستخدم المشتقات في العديد من الأغراض مثل الاستثمار والمضاربة والحماية ويمكن تقسيمها على الأنواع التالية (الشماس، 2012: 56-57):

1. العقود الآجلة: يعرف العقد الآجل بأنه عقد يلتزم فيه البائع بأن يسلم للمشتري السلعة محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه وقت التعاقد يسمى سعر التنفيذ، ومن حيث المبدأ تتشابه العقود الآجلة مع عقود المستقبلات أي إنهما يتعلقان بالمستقبل، إلا أن الاختلاف الأساسي والجوهري بينهما يتمثل في كون العقود الآجلة عقوداً غير نمطية، أي لا يتم تداولها في السوق المنظمة، وإنما يتم تداولها في السوق الموازية أي من خلال معرفة الأشخاص بعضهم ببعض وليس داخل سوق منظمة.
 2. العقود المستقبلية: تعرف المستقبلات أو العقد المستقبلية أنه التزام أو ترتيب بين شخصين البائع والمشتري لبيع شيء ما في تاريخ محدد في المستقبل، أو هو التزام تعاقدي نمطي لبيع أو شراء موجود معين بسعر وتاريخ معين في المستقبل.
 3. عقود الخيارات (Option): هو عقد بين البائع والمشتري يمنح الأخير عند ممارسته الحق ولكن ليس الالتزام في مطالبة كاتب عقد الخيار (البائع) بأداء التزامات محددة، ويعطي عقد الخيار حامله الحق في البيع والشراء بسعر محدد وتاريخ تنفيذ مستقبلي محدد في العقد.
- خامساً. أنواع محاسبة التحوط:** تعد محاسبة التحوط من الأدوات المهمة في إدارة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات ويتم استخدام التحوط لتقليل تأثير التقلبات في أسعار السلع، العملات، أو أسعار الفائدة على الأنشطة التجارية، وتتعدد أنواع محاسبة التحوط لتشمل تحوط التدفقات النقدية، تحوط القيمة العادلة، تحوط صافي الاستثمار الأجنبي، حيث تقسم محاسبة التحوط إلى الأنواع الآتية: (اسماعيل وحسين، 2022: 141)

1. تحوط القيمة العادلة: هو عملية الدخول في معاملة لتغطية المخاطر التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن في قائمة الدخل والتأثير على ربح وخسارة الشركة، هدفها هو الحد من التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الخصم في الميزانية العمومية والتي لها تأثير على قائمة الدخل.
2. تحوط التدفق النقدي: يتم أخذ هذا النوع من التحوط ضد مخاطر تقلبات التدفق النقدي في المستقبل ومن خلال استخدام أداة التحوط أو المعاملة المستقبلية، مثل الشراء والبيع، والتي من المتوقع أن تؤثر على صافي الربح أو الخسارة، إذ يسعى التحوط من التدفق النقدي إلى الحد من التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية لأصول الشركة أو التزاماتها.
3. تحوط صافي الاستثمار الأجنبي: يهدف هذا النوع من التحوط إلى حماية الشركة من مواجهة المخاطر المتعلقة بتحويل حقوق ملكية الشركات التابعة والمشاريع المشتركة الموجودة في خارج. حيث يتم تسجيل المكاسب والخسائر في حقوق الملكية لتعويض المكاسب والخسائر على الاستثمار.

المبحث الثالث: المنطلقات الفكرية للإفصاح الاستباقي

أولاً. مفهوم الإفصاح المحاسبي الاستباقي: يعرف الإفصاح المحاسبي الاستباقي بأنه عبارة عن "خليط من التقارير المالية والتقارير الإدارية الداخلية المعنية بالخطط والقوائم المالية المخطط لها لفترة محاسبية محددة" ويعد نوع من أنواع الإفصاح الطوعي يظهر قوائم مالية أولية للنتيجة المتوقعة لنشاط الشركة نهاية السنة المالية الحالية، يعتمد في إعداد هذه القوائم على ما تم الإفصاح عنه فعلاً من خلال التقارير المالية المرحلية للشركة للفترة السابقة وما تخطط إدارة الشركة أن تحققه للفترة المتبقية من السنة، ويقدم معلومات مالية مفيدة لأصحاب المصلحة المباشرة في الشركة والمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (الجبلي، 2021: 293-298).

كما يعرف الإفصاح المحاسبي الاستباقي بأنه عبارة عن "التزام الشركات بالنشر بصورة دورية عن قدر من المعلومات التي تعرف بنشاطها وممارساتها وقوائمها المالية وكبار العاملين بها

وأدوارهم وخطط ونتائج تلك الخطط بصورة آلية وبدون تقديم طلبات من قبل الجمهور" (توفيق، 2022: 1291).

من خلال التعريفين السابقين يستنتج الباحثان أن الإفصاح المحاسبي الاستباقي هو تقديم المعلومات المالية والتقارير الإدارية المتعلقة بالخطط المستقبلية والنتائج المتوقعة للشركة أو الهيئات العامة بشكل طوعي، بهدف تمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة، ويشمل ذلك نشر المعلومات طوعاً دون الحاجة لطلب مسبق من المعنيين.

ثانياً. متطلبات القيام بالإفصاح الاستباقي: عند وجود الرغبة لدى الشركة بالإفصاح المحاسبي الاستباقي يتطلب وجود عدم متطلبات وقد حدد (التميمي والنافعي، 2022: 164) هذه المتطلبات بما يأتي:

1. تطبيق نفس السياسات المحاسبية Accounting Policies في تقريرها المالي الاستباقي كما هي مطبقة في قوائمها المالية السنوية لتسهيل عملية المقارنة.
2. بيان فترة المعلومات الفعلية والمدة المتوقعة لقوائم الشركة ضمن التقرير المالي ليكون موثوق به وليحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرتها على تحقيق (الأرباح، التدفقات النقدية وغيرها).
3. أن يقدم التقرير عند نهاية المدة المالية والا قد يفقد أهميته من حيث الوقتية.
4. أن يعلن لأصحاب المصلحة على حد سواء ويبلغ عن تاريخ افصاح التقرير المالي الاستباقي للكل أما عن طريق الموقع الالكتروني للشركة أو في نشرة سوق الأوراق المالية أو عن طريق وسائل الاعلام المعتمدة اقتصادياً وبصورة مختصرة.
5. أن يقدم التقرير معلومات جديدة اضافة لما تم ذكره في تقارير سابقة مرحلية مع مراعاة مسألة الكلفة والمنفعة إذ يعد التقرير مكمل للتقارير السابقة.
6. احتواء أي مكون ضمن التقرير المالي الاستباقي كلمة (متوقع) لإعطاء إشارة للمتلقي بأنه ليست كل المعلومات التي احتواها التقرير فعلية وإنما احتوت معلومات مخطط لها ضمن خطة الإدارة مثال ذلك كشف الدخل المتوقع، كشف التدفق النقدي المتوقع، الميزانية العمومية المتوقعة كما في 12/31.
7. أن يشمل التقرير ايضاحات تفسيرية هامة تخص السنة المالية التي على أساسها تم اعداد التقرير وذكر التغييرات التي حدثت في أسس القياس المحاسبي أن وجدت من أجل عدم التأثير في قرارات أصحاب المصلحة المباشرة في الشركة.
8. ينبغي على إدارة الشركة الإفصاح عن الاحتمالات الطارئة المتوقعة والتي يتوقع أن يكون لها تأثير مادي مباشر في القوائم المالية للشركة.
9. تقع مسؤولية المعلومات الواردة في التقرير المالي الاستباقي على إدارة الشركة ولا ترقى هذه المسؤولية إلى مسؤولية القانونية، ولكن من خلال المعلومة المفيدة تكسب إدارة الشركة السمعة الجيدة وثقة كل الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة مع الشركة كالمستثمرين وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

ثالثاً. أهمية الإفصاح المحاسبي الاستباقي: تكمن أهمية التقارير المالية الاستباقية في أنها تجسد خاصية التوقيت في المعلومات المالية، إذ تكون المعلومات المالية مفيدة لصناع القرار متى ما توفرت في الوقت المناسب، حيث أهم أهداف إعداد التقارير الاستباقية هو تعزيز وقتية المعلومات المالية، فضلاً عن تزويد حملة الأسهم وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية فهماً إضافياً لعمليات الشركة،

وعليه يمكن القول بأن أهمية الإفصاح المحاسبي الاستباقي من خلال التقارير المالية تكمن أهميتها في: (Khdeer, 2024: 75-76)

1. معالجة القصور المتعلقة بالإفصاح المحاسبي التقليدي والتي تتعلق بتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية بحيث يتم الإفصاح عنها قبل أو عند انتهاء السنة المالية مباشرة حتى لا تفقد المعلومات المالية قيمتها وقدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.
2. توفير المعلومات المالية الملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية المتخذة من قبل المستثمرين الحاليين والمرقبين ومانحي الائتمان والدائنين في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية.
3. تساعد المعلومات المالية المدرجة في التقارير المالية الاستباقية مستخدمي تلك التقارير في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، إذ تعد صافي التدفقات النقدية مؤشراً لمقدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها الخارجية، كما تعكس تلك التدفقات مقدرة الشركة على تمويل احتياجاتها التشغيلية بما يؤدي إلى تحقيق أرباح ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية.
4. توفر التقارير المالية الاستباقية المعلومات عن تقييم أداء الشركة وقدرتها الكسبية خلال المدة المعد عنها التقارير المالية الاستباقية وبمساعدة المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية لأداء الشركة.
5. توفير المعلومات المالية حول موارد الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال المدة وغيره من المعلومات المفيدة التي تساعد في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للتعثر المالي خلال مدة المحددة.

إلى جانب الأهمية أعلاه يرى الباحثان أن قيام الشركات بالإفصاح المحاسبي الاستباقي تعد خطوة مهمة لجذب انتباه أصحاب المصالح اليها من خلال الاستباق في الإعلان عن طرح منتجات جديدة أو مشاريع خيرية أو إعلان عن الأرباح المتوقعة للفترة القادمة.

رابعاً. الإفصاح المحاسبي الاستباقي والمعلومات المستقبلية: إن الشركات تقوم بالإفصاح الطوعي عن المعلومات من خلال العديد من الأساليب ومنها الإفصاح المحاسبي الاستباقي وبما يتجاوز المتطلبات القانونية أو التنظيمية، وجزء كبير من هذه المعلومات الإضافية يتعلق بالمستقبل، مثل التوقعات المالية، الخطط الاستراتيجية، أو التوقعات حول السوق لذلك فإن دراسة الإفصاح المحاسبي الاستباقي لا يمكن أن تكتمل دون التطرق إلى المعلومات المستقبلية، وقد عرف (مليجي، 2017: 7) المعلومات المستقبلية بأنها "تلك المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير السنوية في فهم مستقبل الشركة وتقدير انشطتها المستقبلية، وتقييم قدرة الإدارة على مواجهة التغييرات التي تنشأ في المستقبل، وتأثر هذه المعلومات بتقدير الإدارة التي تقوم بإعدادها وتعد لمدد زمنية قصيرة أو طويلة الأجل، وقد يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية والتقارير المرحلية والاتصال المباشر بالمحللين الماليين."

وإن الإفصاح المحاسبي الاستباقي والمعلومات المستقبلية يعملان معا على تقديم رؤية واضحة للمستثمرين حول ما يمكن أن يحدث في المستقبل، من خلال نشر هذه المعلومات بشكل مبكر، وهذا يساعد الشركات في بناء علاقة قوية مع المستثمرين، وتمنحهم الفرصة للتخطيط واتخاذ قرارات مستنيرة، مع ضمان الشفافية والحد من المخاطر المحتملة، وإن العلاقة بينهما هي علاقة وثيقة، حيث يمكن اعتبار الإفصاح المحاسبي الاستباقي وسيلة أساسية لنقل المعلومات المستقبلية، إذ يشترك كلاهما في تقديم معلومات غير مؤكدة حول ما قد يحدث في المستقبل وإن الإفصاح المحاسبي الاستباقي هو الأداة التي يتم من خلالها نقل المعلومات المستقبلية، وعليه يمكن القول إن المعلومات

المستقبلية هي المحتوى أو المادة التي يتم الإفصاح عنها بطريقة استباقية، ومن خلال هذا الإفصاح يتمكن المعنيون من اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على التوقعات والتقدير المستقبلي، مما يعزز من الشفافية في الأسواق ويقلل من المخاطر ويقلل من تحوط المستثمرين.

المبحث الرابع: تأثير الإفصاح المحاسبي الاستباقي بأنواع محاسبة التحوط

إن الإفصاح المحاسبي الاستباقي يتأثر بأنواع محاسبة التحوط، إذ إن التحوط في القيمة العادلة له تأثير مهم على الإفصاح الاستباقي، خاصة في المجالات المالية والمحاسبية، حيث كما أوضحنا أن التحوط تعني اتخاذ إجراءات للحد من المخاطر المحتملة التي قد تنشأ من تقلبات الأسواق أو التغيرات في القيم السوقية للأصول أو الالتزامات. هذا يمكن أن يشمل استخدام أدوات مثل المشتقات (الخيارات والعقود المستقبلية) أو استراتيجيات أخرى لتقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار الفائدة، أسعار العملات، أو أسعار السلع أما فيما يخص "القيمة العادلة"، فهي تعبر عن القيمة التي يتم تحديدها للأصل أو الالتزام بناءً على السوق المفتوحة أو استراتيجيات التقييم المدروسة التي تعكس الظروف الحالية والواقع المالي، وفيما يخص تأثير الإفصاح المحاسبي الاستباقي بالقيمة العادلة يمكن القول إنه من خلال الإفصاح الاستباقي، يمكن للمستثمرين تحديد مدى تعرض الشركة للمخاطر المحتملة والتفاعل مع استراتيجيات التحوط المختلفة فيما يخص القيمة العادلة يساعد المستثمرين وأصحاب المالح في اتخاذ قرارات استثمارية أفضل وأكثر استنارة، إلى جانب ذلك فإن التحوط في القيمة العادلة يتطلب مراجعة دورية للتأكد من أن الأدوات المستخدمة ما تزال فعالة في إدارة المخاطر. هذا ينعكس في الإفصاح المحاسبي الاستباقي الذي يتطلب من الشركات إبلاغ المتعاملين بشكل مستمر عن التغيرات في استراتيجيات التحوط وتقييماتها.

وفيما يخص تأثير التحوط في التدفق النقدي والتي تعد أحد أنواع محاسبة التحوط فإنه عبارة عن استراتيجية تستخدمها الشركات لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن عوامل مثل تغييرات أسعار الفائدة أو أسعار السلع أو تقلبات العملات. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى ضمان استقرار التدفق النقدي للشركة، مما يساعد في الحفاظ على استدامتها المالية، ويمكن للشركات من خلال الإفصاح المحاسبي الاستباقي بيان تأثير التقلبات المحتملة من أسعار الفائدة أو أسعار المواد الخام وغيرها على أرباحها وتدفقاتها النقدية في المستقبل، أما بالنسبة لتحوط في صافي الاستثمار بعملة أجنبية والتي يشير إلى استخدام استراتيجيات مالية لتقليل المخاطر التي قد تنشأ من تقلبات أسعار الصرف بين العملات، والتي يمكن أن تؤثر على قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تملكها الشركة. يتضمن ذلك عادةً استخدام أدوات مثل العقود المستقبلية، الخيارات، أو العقود الآجلة للعملات لتثبيت قيمة الاستثمارات وحمايتها من التقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف، وفي هذا المجال أن الإفصاح المحاسبي الاستباقي تساهم في اطمئنان المستثمرين بأن الشركة قد اتخذت خطوات لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات العملات، مما يساهم في الاستقرار المالي والاقتصادي للشركة.

المبحث الخامس: الجانب الميداني

يتضمن هذا المبحث عرضاً تفصيلياً للمتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة، والتي تشمل (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة). ومن ثم يتم استعراض طبيعة متغيرات الاستبانة الرئيسية، وهي المحاور التي تم تصميمها لقياس واقع محاسبة التحوط،

مستوى الإفصاح المحاسبي الاستباقي، وتأثير محاسبة التحوط في الإفصاح المحاسبي الاستباقي ومن ثم اثبات فرضيات البحث.

أولاً. البيانات الشخصية لأفراد العينة: تضمنت البيانات الشخصية لأفراد العينة ما يأتي:

1. المسمى الوظيفي: تناولت العينة نوعين من المسمى الوظيفي (أكاديمي ومهني) لخصت في الجدول رقم 1:

جدول (1): توزيع عينة المسمى الوظيفي

النسبة	العدد	المسمى الوظيفي
44.71%	38	أكاديمي
55.29%	47	مهني
100%	85	المجموع

الجدول: من اعداد الباحثان.

الجدول رقم 1 يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي حيث أن أكبر نسبة تضمنتها

العينة كانت من فئة (مهني) والتي بلغت 55.29% مقابل فئة (أكاديمي) بنسبة 44.71%.

2. المؤهل العلمي: تناولت العينة أفراد ذوات مؤهلات علمية مختلفة لخصت في الجدول رقم 2:

جدول (2): توزيع عينة المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
29.41%	25	دكتوراه
43.53%	37	ماجستير
24.71%	21	محاسب قانوني
2.35%	2	بكالوريوس
100%	85	المجموع

الجدول: من اعداد الباحثان.

الجدول رقم 2 يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي إذ أن أكبر نسبة تضمنتها

العينة كانت من فئة (ماجستير) والتي بلغت 43.53%، تليها فئة (دكتوراه) بنسبة 29.41% ومن ثم

فئة (محاسب قانوني) بنسبة 24.71% وأخيراً كانت فئة (بكالوريوس) بنسبة ضئيلة جداً بلغت

2.35%.

3. التخصص العلمي: تناولت العينة أفراد ذوات تخصصات علمية مختلفة لخصت في الجدول رقم 3:

جدول (3): توزيع عينة التخصص العلمي

النسبة	العدد	التخصص العلمي
88.24%	75	محاسبة
3.53%	3	مالية ومصرفية
3.53%	3	إدارة الأعمال
4.71%	4	اقتصاد
100%	85	المجموع

الجدول: من اعداد الباحثان.

الجدول رقم 3 يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي إذ إن أكبر نسبة تضمنتها العينة وأغلبها كانت من فئة (محاسبة) والتي بلغت 88.24%، تليها بقية الفئات بنسب ضئيلة جداً حيث كانت فئة (اقتصاد) بنسبة 4.71% ومن ثم فئة (مالية ومصرفية) و(إدارة الأعمال) بنسبة 3.53%.

4. عدد سنوات الخبرة: تناولت العينة أفراد لديهم عدد سنوات خبرة مختلف لخصت في الجدول رقم 4: جدول (4): توزيع عينة عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
1 الى 5 سنوات	18	21.18%
6 الى 10 سنوات	20	23.53%
11 الى 15 سنة	19	22.35%
16 سنة فأكثر	28	32.94%
المجموع	85	100%

الجدول: من اعداد الباحثان.

الجدول رقم 4 يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة حيث أن أكبر نسبة تضمنتها العينة كانت من فئة (16 سنة فأكثر) والتي بلغت 32.94%، تليها بقية الفئات بنسب متقاربة جداً حيث كانت فئة (6 إلى 10 سنوات) بنسبة 23.53% ومن ثم فئة (11 إلى 15 سنة) بنسبة 22.35% وأخيراً فئة (1 إلى 5 سنوات) بنسبة 21.18%.

ثانياً. قياس متغيرات الدراسة: للاستخدام الكمي تم قياس متغيرات الدراسة من خلال تمثيل المتغير المستقل "محاسبة التحوط" بالمتوسط العام إلى (21) فقرة مقسمة إلى ثلاث أبعاد ولكل بعد منها (7) فقرات، في حين يمثل المتغير التابع "الإفصاح المحاسبي الاستباقي" بالمتوسط العام إلى (9) فقرات، وذلك من خلال مقياس ليكرت الخماسي لمستوى الاتفاق (لا أتفق تماماً = 1، لا أتفق = 2، محايد = 3، أتفق = 4 وأتفق تماماً = 5) وكانت قياساتها كما يأتي:

1. المتغير المستقل (محاسبة التحوط): تفترض الدراسة أن المتغير المستقل يمثل (21) فقرة مجزئة إلى ثلاثة أبعاد وهي كما يأتي:

البعد الأول: التحوط في القيمة العادلة: تضمن البعد الأول التحوط في القيمة العادلة سبع فقرات (-X1 7X موضحة في الجدول رقم (5):

جدول (5): قياس البعد الأول (التحوط في القيمة العادلة)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري
X1	يعتمد التحوط للأصول أو الالتزامات للوقاية من مخاطر تغير قيمتها.	4.2706	85.41	.520720
X2	يعتمد التحوط لغرض تغطية المخاطر التي قد تؤثر على ارباح وخسائر الشركات .	4.1294	82.59	.650790

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الاتفاق	الإحراف المعياري
X3	يمكن للمشتقات المالية المساهمة في التحوط لتغيير قيمة الأصول التي ينتج عنها مخاطر الخسائر.	3.9176	78.35	.658490
X4	يساهم التحوط في تغطية مخاطر بعض الأصول أو الالتزامات التي من الصعب تحديد قيمة عادلة لها.	3.9765	79.53	.771150
X5	توجد لدى الشركات سياسات التحوط حول القيمة العادلة.	3.3412	66.82	.893800
X6	الاعتراف بالخسائر أو المكاسب الناتجة عن إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك عدم فعالية التحوط.	3.8706	77.41	.613120
X7	تعتمد محاسبة التحوط على ادوات عقود المبادلة والخيارات لتحسين كفاءة إدارة مخاطر.	3.8471	76.94	.607610
	المتوسط العام	3.9076	78.15%	0.6737

الجدول: من اعداد الباحثان.

الجدول رقم (5) يبين أن المتوسط العام للبعد الأول للمتغير المستقل (التحوط في القيمة العادلة) بلغ (3.9076) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.9076) مما يدل على اتفاق أفراد العينة مع فقرات البعد الأول للمتغير المستقل ونسبة اتفاق بلغت 78.15% وانحراف معياري محدود بلغ (0.6737) يدل على تقارب آراء أفراد العينة وعدم تشتتها حول فقرات قياس البعد الأول للمتغير المستقل. وحصل السؤال الأول "يعتمد التحوط للأصول أو الالتزامات للوقاية من مخاطر تغير قيمتها" على أكبر متوسط بلغ (4.2706) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.2706) مع نسبة اتفاق بلغت 85.41% وانحراف معياري بلغ (0.52072)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب اتفاق أقل منها.

البعد الثاني: التحوط في التدفقات النقدية: إن التحوط في التدفقات النقدية يساهم فيما يأتي:

جدول (6): قياس البعد الثاني (التحوط في التدفقات النقدية)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الاتفاق	الإحراف المعياري
X8	زيادة المبلغ النقدي الذي يتعين دفعه للموردين أو تقليل المبلغ الذي سيجري استلامه من عملية بيع تنتظر التسوية.	3.6941	73.88	.787150

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الإحراف المعياري
X9	تخفيف من حدة التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة.	3.8471	76.94	.823840
X10	الوقاية من التعرض للتغيرات المحتملة في التدفقات النقدية المتوقعة، سواء داخل الشركة أو خارجها.	3.9412	78.82	.661040
X11	تغطية مخاطر عدم وجود استقرار في التدفقات النقدية.	3.8706	77.41	.948540
X12	تغطية مخاطر وجود عجز في التدفقات النقدية لمدة معينة.	3.6706	73.41	.891600
X13	مخاطر اشهار افلاس احد مديني الشركة والذي بذمته مبالغ كبيرة للشركات.	3.7059	74.12	.910570
X14	استخدام العقود الأجلة لتحسين كفاءة إدارة مخاطر تغيرات التدفقات النقدية يتم من خلال عملية التحوط.	4.0353	80.71	.625780
	المتوسط العام	3.8235	76.47%	0.8069

الجدول: من اعداد الباحثان.

من الجدول رقم (6) يتبين أن المتوسط العام للبعد الثاني للمتغير المستقل (التحوط في التدفقات النقدية) بلغ (3.8235) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.8235) مما يدل على اتفاق أفراد العينة مع فقرات البعد الثاني للمتغير المستقل ونسبة اتفاق بلغت 76.47% وانحراف معياري محدود بلغ (0.8069) يدل على تقارب آراء أفراد العينة وعدم تشتتها حول فقرات قياس البعد الثاني للمتغير المستقل. وحصل السؤال الرابع عشر "استخدام العقود الأجلة لتحسين كفاءة إدارة مخاطر تغيرات التدفقات النقدية يتم من خلال عملية التحوط" على أكبر متوسط بلغ (4.0353) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.0353) مع نسبة اتفاق بلغت 80.71% وانحراف معياري بلغ (0.62578)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب اتفاق أقل منها. البعد الثالث: التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي: تضمن البعد الثالث التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي ما يأتي:

جدول (7): قياس البعد الثالث (التحوط في صافي الاستثمار الاجنبي)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الإحراف المعياري
X15	التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة المرتبطة بمبلغ صافي الاستثمار في عملية أجنبية.	3.8118	76.24	.879580

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الإحراف المعياري
X16	تغطية مخاطر وجود فروق كبيرة للعملات الأجنبية.	3.8471	76.94	.645610
X17	تغطية مخاطر العملة الأجنبية.	3.9294	78.59	.827910
X18	تغطية مخاطر التغيرات في قيمة صافي الأصول للعمليات الأجنبية.	4.0235	80.47	.739630
X19	تغطية مخاطر انخفاض حصة الشركة من الأرباح.	3.7294	74.59	.746230
X20	تغطية مخاطر انخفاض في قيمة الموجودات في العمليات الأجنبية.	3.9059	78.12	.839830
X21	تغطية مخاطر التقلبات في مستوى الأسعار الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة.	3.8941	77.88	.740390
	المتوسط العام	3.8773	77.55%	0.7742

الجدول: من اعداد الباحثان.

إن الجدول رقم (7) يبين أن المتوسط العام للبعد الثالث للمتغير المستقل (التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي) بلغ (3.8773) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.8773) مما يدل على اتفاق أفراد العينة مع فقرات البعد الثالث للمتغير المستقل وبنسبة اتفاق بلغت 77.55% وانحراف معياري محدود بلغ (0.7742) يدل على تقارب آراء أفراد العينة وعدم تشتتها حول فقرات قياس البعد الثالث للمتغير المستقل. وحصل السؤال الثامن عشر "تغطية مخاطر التغيرات في قيمة صافي الأصول للعمليات الأجنبية" على أكبر متوسط بلغ (4.0235) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.0235) مع نسبة اتفاق بلغت 80.47% وانحراف معياري بلغ (0.73963)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب اتفاق أقل منها.

2. المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاستباقي): تفترض الدراسة أن المتغير التابع يمثل (9) فقرات موضحة في الجدول رقم (8):

جدول (8): قياس المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاستباقي)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الإحراف المعياري
Y1	توفير معلومات مفصلة ودقيقة حول استراتيجيات الشركة وتوقعاتها المستقبلية.	4.1529	83.06	.732020
Y2	تعزيز الشفافية ويقلل من الغموض والشكوك لدى المساهمين والمستثمرين وغيرهم.	4.1765	83.53	.639500
Y3	بناء توقعات حول الأداء المالي المستقبلي للشركة.	4.0235	80.47	.672180
Y4	تعزيز ثقة الجمهور أو العملاء أو بالشركة.	4.0588	81.18	.821630

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الاتفاق	الإحراف المعياري
Y5	تقليل المخاطر التنظيمية والقانونية ويضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية العالمية.	3.8588	77.18	.818720
Y6	اتخاذ تدابير استباقية لتقليل تأثير مخاطر المستقبلية على الأداء المالي.	3.8941	77.88	.873190
Y7	اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة	4.0118	80.24	.809090
Y8	يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركة والمستثمرين وبناء ثقة طويلة الأمد بينهم، ما يسهم في استدامة الأعمال وتحقيق النجاح المستقبلي.	4.0706	81.41	.783590
Y9	اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدروسة لتحقيق النمو المستدام.	3.9412	78.82	.761470
	المتوسط العام	4.0209	80.42%	0.7679

الجدول: من اعداد الباحثان.

الجدول رقم (8) يبين أن المتوسط العام للمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاستباقي) بلغ (4.0209) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.0209) مما يدل على اتفاق أفراد العينة مع فقرات المتغير التابع وبنسبة اتفاق بلغت 80.42% وانحراف معياري محدود بلغ (0.7679) يدل على تقارب آراء أفراد العينة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير التابع. وحصل السؤال الثاني "تعزيز الشفافية ويقلل من الغموض والشكوك لدى المساهمين والمستثمرين وغيرهم" على أكبر متوسط بلغ (4.1765) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.1765) مع نسبة اتفاق بلغت 83.53% وانحراف معياري بلغ (0.63950)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب اتفاق أقل منها.

وقد تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مستوى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة، حيث تتراوح قيمة هذا المعامل بين (0) و(1)، إذ تعبر القيم المنخفضة عن ضعف في الثبات، بينما تشير القيم المرتفعة إلى درجة عالية من الاتساق الداخلي. ووفقاً للمعايير الإحصائية المتعارف عليها، يُعد معامل الثبات مقبولاً إذا تجاوزت قيمته (0.60)، في حين يُنظر إلى القيم التي تقل عن ذلك بوصفها مؤشراً على ضعف الاتساق الداخلي لفقرات المقياس.

استناداً إلى ذلك، تم حساب معامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الدراسة بشكل منفصل، فضلاً عن حسابه للمقياس ككل، بهدف الوقوف على مستوى الثبات الداخلي لكل متغير من متغيرات الدراسة. وقد أدرجت نتائج هذه الاختبارات في الجدول رقم (9)، الذي يوضح معاملات كرونباخ ألفا المحسوبة لكل محور وللاستبانة بشكل عام.

جدول (9): قياس ثبات الإستبانة باستخدام كرونباخ ألفا

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	فقرات الإستبانة
21	0.934	المتغير المستقل: محاسبة التحوط
7	0.628	البعد الأول: التحوط في القيمة العادلة
7	0.878	البعد الثاني: التحوط في التدفقات النقدية
7	0.912	البعد الثالث: التحوط في صافي الاستثمار الاجنبي
9	0.943	المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي الاستباقي
30	0.962	فقرات الإستبانة

الجدول: من اعداد الباحثان.

يوضح الجدول رقم (9) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا للمتغير المستقل (محاسبة التحوط) بلغ 93.4% بينما كانت أبعاده الثلاثة بنسبة 62.8%، 87.8% و 91.2% على التوالي في حين كانت للمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاستباقي) بنسبة 94.3% وهذا يعني أن كل فقرات متغيرات الدراسة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات لأنها كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول للقياس 60% ومن ثم يعني هنالك اتساق داخلي لفقرات متغيرات وأبعاد الإستبانة وفقرات الإستبانة بشكل عام والتي بلغت 96.2%.

ثالثاً. اثبات فرضيات الدراسة: الفرضية الرئيسية الأولى: في سياق سعي الدراسة إلى اختبار تصورات عينة من الأكاديميين والمهنيين المختصين حول المتغيرات قيد البحث، كان من الضروري التحقق أولاً من مدى وجود اتفاق بشأن فقرات المتغير المستقل المتمثل في محاسبة التحوط. وعليه، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الأولى بالشكل الآتي: "يوجد اتفاق حول فقرات المتغير المستقل (محاسبة التحوط)"

تم استخدام اختبار ويلكوكسون للرتب المؤشرة (Wilcoxon Signed-Rank Test) لعينة واحدة، وذلك لمقارنة وسيط إجابات أفراد العينة على فقرات المتغير المستقل مع الوسيط الفرضي البالغ (3) وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، والذي يمثل درجة الحياد أو الاتفاق المتوسط. ولخصت النتائج في الجدول رقم (10):

جدول (10): اختبار ويلكوكسون حول وسيط المتغير المستقل (محاسبة التحوط)

قيمة الوسيط الفرضي = 3								
النتيجة	قيمة p	t الجدولية	t المعيارية	إحصاءة الاختبار	الخطأ المعياري	فرق الوسيطين	الوسيط	الوسط الحسابي
معنوي	0.000	1.663	7.795	3459	220.13	0.900	3.900	3.8695

الجدول: من اعداد الباحثان

أوضحت نتائج اختبار ويلكوكسون، المبينة في الجدول رقم (10)، أن قيمة احصاءة الاختبار بلغت (3459) وبمستوى دلالة (قيمة $p = 0.000$) وهو أقل من القيمة المعنوية المحددة (0.05)، مما يشير إلى وجود اتفاق معنوي بين آراء أفراد العينة حول فقرات المتغير المستقل. كما أظهر الاختبار أن المتوسط بلغ (3.8695) وإن وسيط إجابات العينة بلغ (3.900) بفارق قدره (0.900) عن الوسيط الفرضي، في حين بلغ الخطأ المعياري (220.13)، وكانت قيمة t المعيارية (7.795) أكبر من القيمة الجدولية (1.663) عند مستوى دلالة (0.05). بناءً على ما تقدم، يمكن قبول الفرضية

الرئيسية الأولى، والقول بوجود اتفاق معنوي مرتفع بين آراء أفراد العينة حول فقرات المتغير المستقل (محاسبة التحوط)، وهو ما يعكس إدراكاً واضحاً من قبل الأكاديميين والمهنيين المختصين في مدينة أربيل لأهمية هذا المفهوم وممارساته ضمن بيئة العمل المحاسبي.

إن الفرضية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية، التي تهدف إلى توضيح طبيعة تأثير كل بعد من أبعاد محاسبة التحوط بشكل منفصل في الإفصاح المحاسبي الاستباقي، وكما يأتي:

الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحوط في القيمة العادلة في الإفصاح المحاسبي الاستباقي."

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر البعد الأول للمتغير المستقل (التحوط في القيمة العادلة) في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاستباقي)، مع حساب معامل الارتباط البسيط ومعامل التحديد R^2 لقياس قوة العلاقة وتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بفعل البعد الأول للمتغير المستقل. كما تم اختبار معنوية ميل الانحدار وقيمة (F) للنموذج الكلي عند مستوى دلالة (0.05). وقد تم تلخيص النتائج في الجدول رقم (11):

جدول (11): نتائج تقدير نموذج الانحدار بين التحوط في القيمة العادلة والإفصاح المحاسبي الاستباقي

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيم t-	قيمة p-	الخطأ المعياري للمعاملات	F	قيمة p-	R^2	معامل الارتباط
القيمة الثابتة	-1.491	-2.971	0.004	0.502	121.59	0.000	0.594	0.771
ميل الانحدار	1.411	11.027	0.000	0.128				

الجدول: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول رقم (11)، يتضح أن معامل التحديد R^2 بلغ 59.4%، ما يعني أن التحوط في القيمة العادلة تفسر نحو 59.4% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي الاستباقي، وهو تفسير مرتفع يعكس قوة تأثير البعد الأول للمتغير المستقل. وان قيمة t المحسوبة لمعامل ميل الانحدار بلغت (11.027)، وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.00) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (83)، مما يؤكد معنوية ميل الانحدار. كما إن قيمة P المرتبطة بهذا الاختبار (0.000) أقل من (0.05)، مما يعزز من قوة دلالة الاختبار. أما قيمة F المحسوبة فقد بلغت (121.59)، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1، 83)، والتي تبلغ تقريباً (3.96)، مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية جيدة. بناءً على هذه النتائج، يتم قبول فرضية الدراسة، والتي تنص على وجود تأثير معنوي قوي للتحوط في القيمة العادلة في الإفصاح المحاسبي الاستباقي. كما تدل النتائج على وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين المتغيرين، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما 77.1%، وهو يعكس ارتباطاً مرتفعاً يمكن تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة. يمكن تمثيل معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط وفقاً للنتائج المتحصل عليها بالشكل الآتي:

$$Y = -1.491 + 1.411X_a$$

حيث X_a تمثل التحوط في القيمة العادلة وتُظهر هذه المعادلة أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في التحوط في القيمة العادلة تقابلها زيادة مقدارها (1.411) في مستوى الإفصاح المحاسبي الاستباقي.

الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحوط في التدفقات النقدية في الإفصاح المحاسبي الاستباقي"

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر البعد الثاني للمتغير المستقل (التحوط في التدفقات النقدية) في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاستباقي)، مع حساب معامل الارتباط البسيط ومعامل التحديد لقياس قوة العلاقة وتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بفعل البعد الثاني للمتغير المستقل. كما تم اختبار معنوية ميل الانحدار وقيمة (F) للنموذج الكلي عند مستوى دلالة (0.05). وقد تم تلخيص النتائج في الجدول رقم (12):
جدول (12): نتائج تقدير نموذج الانحدار بين التحوط في التدفقات النقدية والإفصاح المحاسبي الاستباقي

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيم-t	قيمة-p	الخطأ المعياري للمعاملات	F	قيمة-p	R^2	معامل الارتباط
القيمة الثابتة	0.635	2.823	0.006	0.225	232.3	0.000	0.737	0.858
ميل الانحدار	0.886	15.241	0.000	0.058				

الجدول: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول رقم (12)، يتضح أن معامل التحديد R^2 بلغ 73.7%، ما يعني أن التحوط في التدفقات النقدية تفسر نحو 73.7% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي الاستباقي، وهو تفسير مرتفع يعكس قوة تأثير البعد الثاني للمتغير المستقل. قيمة t المحسوبة لمعامل ميل الانحدار بلغت (15.241)، وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.00) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (83)، مما يؤكد معنوية ميل الانحدار. كما أن قيمة P المرتبطة بهذا الاختبار (0.000) أقل من (0.05)، مما يعزز من قوة دلالة الاختبار. أما قيمة F المحسوبة فقد بلغت (232.3)، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1، 83)، والتي تبلغ تقريباً (3.96)، مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية جيدة. بناءً على هذه النتائج، يتم قبول فرضية البحث، والتي تنص على وجود تأثير معنوي قوي للتحوط في التدفقات النقدية في تعزيز الإفصاح المحاسبي الاستباقي. كما تدل النتائج على وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين المتغيرين، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما 73.7%، وهو يعكس ارتباطاً مرتفعاً يمكن تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة. يمكن تمثيل معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط وفقاً للنتائج المتحصل عليها بالشكل الآتي:

$$Y = 0.635 + 0.886X_b$$

حيث X_b تمثل التحوط في التدفقات النقدية وتُظهر هذه المعادلة أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في التحوط في التدفقات النقدية تقابلها زيادة مقدارها (0.886) في مستوى الإفصاح المحاسبي الاستباقي.

الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحوط في صافي الاستثمار الأجنبي في الإفصاح المحاسبي الاستباقي."

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر البعد الثالث للمتغير المستقل (التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي) في المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي الاستباقي)، مع حساب معامل الارتباط البسيط ومعامل التحديد R^2 لقياس قوة العلاقة وتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بفعل البعد الثالث للمتغير المستقل. كما تم اختبار معنوية ميل الانحدار وقيمة (F) للنموذج الكلي عند مستوى دلالة (0.05). وقد تم تلخيص النتائج في الجدول رقم (13)

جدول (13): نتائج تقدير نموذج الانحدار بين التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي والإفصاح المحاسبي الاستباقي

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيم-t	قيمة-p	الخطأ المعياري للمعاملات	F	قيمة-p	R^2	معامل الارتباط
القيمة الثابتة	0.669	2.907	0.005	0.230	217.85	0.000	0.724	0.851
ميل الانحدار	0.865	14.760	0.000	0.059				

الجدول: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول رقم (13)، يتضح أن معامل التحديد R^2 بلغ 72.4%، ما يعني أن التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي يفسر نحو 72.4% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي الاستباقي، وهو تفسير مرتفع يعكس قوة تأثير البعد الثالث للمتغير المستقل. قيمة t المحسوبة لمعامل ميل الانحدار بلغت (14.760)، وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.00) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (83)، مما يؤكد معنوية ميل الانحدار. كما أن قيمة P المرتبطة بهذا الاختبار (0.000) أقل من (0.05)، مما يعزز من قوة دلالة الاختبار. أما قيمة F المحسوبة فقد بلغت (217.85)، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1، 83)، والتي تبلغ تقريباً (3.96)، مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية جيدة. بناءً على هذه النتائج، يتم قبول فرضية البحث، والتي تنص على وجود تأثير معنوي قوي للتحوط في صافي الاستثمار الأجنبي في تعزيز الإفصاح المحاسبي الاستباقي. كما تدل النتائج على وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين المتغيرين، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما 85.1%، وهو يعكس ارتباطاً مرتفعاً يمكن تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة. يمكن تمثيل معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط وفقاً للنتائج المتحصل عليها بالشكل الآتي:

$$Y = 0.669 + 0.865X_c$$

حيث X_c تمثل التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي وتُظهر هذه المعادلة أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في التحوط في صافي الاستثمار الأجنبي تقابلها زيادة مقدارها (0.865) في مستوى الإفصاح المحاسبي الاستباقي.

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. **الاستنتاجات:** من خلال البحث والدراسة توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

1. ان الهدف من محاسبة التحوط هو الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الشركة ولا سيما تلك التي تنشأ عن التفاعل مع الآخرين والإفصاح عن نهج ونجاح الادارة في التعامل مع الآخرين.
2. هناك العديد من الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات عند تبنيها لمحاسبة التحوط ومنها استراتيجية التحوط القصير الأجل واستراتيجية التحوط الطويل الأجل والتحوط المتقاطع والتحوط الجزئي مقابل التحوط الكلي.
3. تعتمد محاسبة التحوط على العديد من الأدوات في سبيل تحقيق عملية التحوط ومن هذه الأدوات المشتقات المالية، والتسديد أو التوريد وبيع القروض والتأجير التمويلي.
4. تكمن اهمية التقارير المالية الاستباقية في انها تجسد خاصية التوقيت في المعلومات المالية، حيث أهم أهداف إعداد التقارير الاستباقية هو تعزيز وفتية المعلومات المالية.
5. إن الإفصاح المحاسبي الاستباقي يتأثر بأنواع محاسبة التحوط، حيث ان التحوط في القيمة العادلة له تأثير مهم على الإفصاح الاستباقي، خاصة في المجالات المالية والمحاسبية كما يمكن للشركات من خلال الإفصاح المحاسبي الاستباقي بيان تأثير التقلبات المحتملة من أسعار الفائدة أو أسعار المواد الخام وغيرها على أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية في المستقبل.

ثانياً. **التوصيات:** بالاعتماد على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثان بما يأتي:

1. قيام الشركات باتباع استراتيجيات محاسبة التحوط نظراً لأهميتها في إدارة المخاطر المالية.
2. قيام الشركات بالإفصاح المحاسبي الاستباقي وذلك بسبب اهميتها في توفير معلومات بشكل مسبق لأصحاب المصالح والتي تساعدهم في اتخاذ قرارات.
3. ضرورة اهتمام الجهات العلمية والمتمثلة بالمعاهد والجامعات إضافة موضوعات جديدة ضمن مناهجهم الدراسية، منها موضوع استراتيجيات محاسبة التحوط إلى جانب الإفصاح المحاسبي الاستباقي.

المصادر

أولاً. القرآن الكريم

ثانياً. المصادر العربية:

1. اسماعيل، شيماء أحمد وحسين، علي إبراهيم، 2022، دور محاسبة التحوط كمحدد لعدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال: دراسة نظرية تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، الجزء 3.
2. التميمي، أمل محمد سلمان والنافعي، بسام علي عبدالله، 2022، دور الإفصاح المحاسبي الاستباقي على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية لعينه من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 3.
3. توفيق، تقيّة، 2022، الإفصاح المحاسبي الاستباقي ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة للحد من ظاهرة الفساد، مجلة صوت القانون، المجلد 8، العدد 2.
4. الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم، 2021، أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الثاني - العدد الأول - الجزء الثاني.

5. رزق، سماح عاطف السيد، 2025، دراسة انتقادية لمحاسبة التغطية كأداة لتمثيل أنشطة إدارة مخاطر السوق في القوائم المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 26، العدد الاول.
6. الشامام، ماهر علي، 2012، استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطرة المالية في منشآت الأعمال، تنمية الراقدين، العدد 107، مجلد 34.
7. قادر، كوثر لطيف، 2019، المحاسبة التحوطية في إطار إدارة المخاطر وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العاملة في إقليم كردستان-العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين.
8. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، 2017، تحليل العلاقة بين الافصاح عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 5، العدد 2.
9. ميسون، عبود ويسرى، قسيطة، 2022، أثر استخدام تقنيات التحوط للحد من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة.

ثالثاً. المصادر الأجنبية:

1. Al Naimi, Faten Amin, 2024, Accounting Hedge and its Impact on The Value of Insurance Companies On Amman Stock Exchange, Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Volume. 24, No. 3.
2. Alshaikhli, Saja, 2024, Hedging in light of the application of IFRS 9, Economics and Administrative Studies Journal, Vol. 3, No. 1.
3. Khdeer, Jarjees Mustafa, 2024, The Impact of AI Techniques on Improving the Process of Proactive Accounting Reporting- An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Academics and Professionals in the City of Erbil, Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 20, No.2.
4. Kreß, Andreas and Eierle, Brigitte and Hartlieb, Sven and Mazzi, Francesco, 2025, Hedge accounting and firms' future investment spending, Finance Research Letters, Volume 72.